

المثقف بين الحرية والالتزام (١)

وضع الفيلسوف الفرنسي ، جان بول سارتر ، في التصريح الذي ادلّى به للزميلة «ليراسيون» (عدد 13 تاريخ 2 ديسمبر 1964) ، وضع قضية المثقف ، وضعا يستهدف تحديد موقفه وواجبه ازاء المجتمع الذي يعيش فيه وعلى ضوء نوعية هذا المجتمع من حيث بنائه والتقوّي المسيطرة فيه .

وكان طبيعيا ان تشير وجهة نظر سارتر التي ضمنها تصريحه ، تعابيرات وردود فعل في بلادنا خصوصا وقد رکز آراءه حول واجب المثقف في البلدان المتلخفة بصفة عامة وفي المغرب بصفة خاصة .

ومن بين هذه التعليقات ، تعليق نشره الاستاذ عبد الكريم غالب في جريدة «العلم» (عدد 5419 تاريخ 16 ديسمبر 1964) في ركن اليميات ، تحت عنوان : «مناقشة مع سارتر في وضع المثقف — الاختيار ، لا الحيرة سمة الفلسفة الحديثة والاتسان التورى» . وقد حدد الاستاذ غالب موضوع المناقشة بعنوان اضافي هذا نصه : «مع سارتر في حرية المثقف ومهمة المثقف» .

وارى انه من المناسب هنا — تسهيلا على القارئ — ان اورد الفقرة التي رکز عليها تعليقه ، والفترات التي تهمنا اكثر من غيرها من التعليق المذكور .

(١) — نشر هذا المقال في جريدة المحرر المغربي يوم 24 ديسمبر 1964 .

اما فكرة سارتر التي علق عليها الاستاذ غلاب فهى :

«ان المثقفين في البلاد النامية - اى تخضع لنظام بورجوازى - يشكلون المسند الحقيقى للامبرialisية اذا هم اندمجا . وعلى العكس من ذلك تأخذ المشكلة وجها آخر في بلاد مثل كوبا ، مثلا ، اذ يوجد هناك اتفاق بين الحكومة والمثقفين سواء من اجل الانفصال او البناء . وعلى المثقف بالطبع في هذا النوع من البلاد ان يحتفظ بدوره النقدى ، والا فان يكون متفقا . الا انه بسبب كونه متفقا مع الاتجاه العام في بلاده فسيكون نقدة ايجابيا . والحقيقة ان وضعه ليس بيسهل ، فهو يعيش في حالة توتر بين رغبته وقبوله لتنوع من النظم و (بين) ضرورة احتفاظه بهويته النقدية ، وهذا تناقض . ولكن يجب على المثقف ان يظل مناضلا دون ان يتجرد مع ذلك عن دوره النقدى» .

اما تعليق الاستاذ غلاب على هذه الفكرة فيمينا منه بالدرجة الاولى القرارات التالية :

يقول الاستاذ غلاب ردا على سارتر : «والحقيقة ان المشكلة ليست مشكلة اتفاق بين المثقفين والحكومة على نقد بناء او على سكوت هلف . ولكنها مشكلة الحرية فالمثقف منها يكن الوضع اذى يعيش فيه ، هو بين امرين :

اما ان يندمج فيفقد حريته ، حرية النقد او التأييد ، حرية التعبير عن الرأى اذى يقول به ، مهما يكن متفقا او مختلفا مع الوضع ، ومهما يكن الوضع ليبراليا او اشتراكيا .

واما ان يلى الاندماج فيحافظ بحريته ، حرية النقد والتوجيه سواء كان هذا النقد لوضع اميرياني او ليبرالي او اشتراكي» .

«والنثقف الذى يتخلى عن حريته او بعض حريته فى التوجيه والنقد ليس امامه الا الاندماج ، سواء لديه - بانسبة لحريته كمثقف - اندرج فى الامبرialisية او فى الاشتراكية فالهما سواء بالنسبة لفقدانه حريته» .

«وعندى ان متفقا يحتفظ بحريته فى وضع ليبرالى او اميرياني فينتقد ويوجه ، خير من الف مثقف يساريون وضعوا اشتراكيا وهم متخلون عن

حريرتهم في النقد والتوجيه اي متخلون عن ذاتيّتهم في سبيل انتظام
الذى قبلوه وارتضوا» .

هذا ما تاله الاستاذ غلاب بالحرف الواحد . ومن ذلك يتضح :

1 — انه — اي غلاب — يضع « الحرية » المتفق فوق كل اعتبار .
ويعبارة اوضح ، يطرحها كـ « موضوعة » مستقلة عن ازمان ومكان ،
كـ « الحقيقة مجردة » تسمو على المجتمع وعلى الانسان نفسه .

2 — انه يرى ان المتفق يفقد « حريرته » هذه اذا اندمج في وضع
«مهما يكن — المتفق — متفقا او مختلفا مع — هذا — الوضع » .

3 — يرى كذلك ان الوضع الامبرialisى والوضع الاشتراكى
متباينان لدى المتفق ما دامت صالتة هي حريرته « الحرية النقد والتوجيه »
لهذا الوضع او ذاك .

4 — ويوضح فكرته بقوله : ان اندماج المتفق في الامبرialisة ،
واندماجه في الاشتراكية امران متباينان « بالتناسب لفقدانه حريرته » .

حرية . . . و مهمة

واضح ان موضوع المناقشة هنا هو — كما حدد الاستاذ غلاب
في العنوان الاضافي الذي اوردناه آنفا — « حرية المتفق ، و مهمة المتفق » .

و واضح كذلك ان القضية الاساسية هنا هي : المفهوم الذي
نعطيه لحرية . . .

واحب بادىء ذى بدء ان اسجل هنا انى غير متفق مع مفهوم
الاستاذ غلاب للحرية ، او على الاقل في المفهوم الذي عالج به قضية
حرية المتفق في رده على سارتر . على اننى سارجى بهذه النقطة
الى ما بعد لامطرح هذا السؤال :

لماذا الالحاح على حرية المتفق ؟ هل للمتفق — او هل ينبغي له —
حرية اكبر واوسع من بقية افراد الشعب ؟

لا . ان الحرية ، لا تبقى حرية ، اذا كان في التمتع بها تمايز ، ومن
ثمة لا يمكن ان نقول ان للمتفق حرية اوسع من حرية اي فرد من افراد

الامة . فالحرية تقضى المساواة وهذه لا يمكن ان تقوم الا اذا كان جميع افراد القوى يتمتعون بحريتهم . فالتفاوت او التفاضل او التدرج ، كل ذلك امور لا يمكن ان تتحقق في ظلها حرية ما . اللهم الا حرية من يوجدون في اعلى درجات السلم في استعباد واستغلال من هم في اسفلها .

ولذلك فالالحاد عن حرية المثقف على اساس انه له «حق اكبر» فيها يهدى الحرية نفسها .

لماذا هذا الالحاد اذن ؟

شئ واحد فقط ، يبرر هذا الالحاد ؛ وهو ان المثقف اقدر من غيره على ممارسة حرفيته . وهذا لا يعطيه امتيازا ، وانما يقلده مسؤولية ضخمة . نعم ان على كتف كل حر تقع مسؤوليات : اولاها مسؤوليته على حرفيته ، ولكن مسؤولية المثقف في هذا الشأن اكبر وأضخم : ان ما تكتسبه اياه ثقافته من رؤى واضحة ، وافق واسع ، وقدرة على تحليل الامور ، كل هذا يجعله مسؤولا على ثقافته وبالتالي على حرفيته التي بدونها لا يكون ثقافته اية فعلية او جدوى .

ان حرية المثقف ليست «الحرية ذاتية» جامدة ، بل انها تمتد الى الآخرين . انه ليس «مثقفا» لنفسه فقط ، بل ايضا لغيره من افراد القوى ، فحرفيته اذن تكملة ضرورية لحرية من دونه ثقافة ، وفي هذا الاطار يمكن القول ان المثقف مسؤول عن نفسه وعن الآخرين كذلك.

حرية المثقف انن – وبخاصة في البلدان النامية – لا تعنى الانفصال او «التعالى» عن المجتمع . بل على العكس من ذلك تماما . انها المعبر الذي يوصله الى الآخرين ثقافية رسالته ازاجهم . وهي رسالة يتطلب منه اداوها على احسن وجه ان ينزل الى صفوف الجماهير و «البنديم» معها : في الاماها ، في آمالها ، في نصالها اليومي .

ان وضع حرية المثقف فوق كل اعتبار وضع خاطيء تماما . لأن المثقف انسان ، والانسان يعيش – راضيا او مكرها – في المجتمع ، وبالتالي نسان حرفيته لا يمكن ان يكون لها اي معنى ايجابي الا في اطار هذه الحقيقة . حقيقة انسان المجتمع .

ليس لحرية الإنسان أية دلالة خارج وجوده ، وليس لوجوده أي
معنى خارج هذا العالم الأرضي : عالم الزمان والمكان ، عالم البيئة
. المجتمع والمعصر ... وان يكون الإنسان حرا — وهو بالضرورة
ميش في مجتمع — معناه ان يختار لأنه اذا لم يختار بذلك اما لجين
و نجز ، وفي كلتا الحالتين فهو غير حر . وان يختار الإنسان معناه ان
لتلزم . وان يلتزم الإنسان هو بمعنى ما من المعنى : ان يندمج

واذن فاندماج الإنسان — ونحن هنا بقصد المثقف الوعي لا يقصد
حريته ، بل بالعكس : ان اندماجه هو في الحقيقة وفاء لحرية وتحقيق لها .

أهمية النضال الوعي ٠٠٠

والمثقف اليوم ، كاي انسان ، هو امام احتيارات اثنين لا ثالث لهما .
اما ان يحييه النظام الرأسمالي التبشيري فيكون «دمجا» فيه ،
واما ان يرفض هذا النظام ، ولن يكون رفضه ايجابيا الا اذا اختار
النظام اتوحيد المقابل للرأسمالية : النظام الاسترالي . والوفاء لحريةه
والالتزام لاختياره يتطلبان منه ان يندمج في هذا النظام .

ان في الحياة صراعا ، وان في المجتمع صراعا ، والمثقف وهو
انسان لا يمكن تصوره الا كفرد من مجتمع وفي مجتمع ليس امامه الا ان
يختار ايها من الطبقتين المتصارعتين يناصر .. انه لا يمكن ان يكون
«الفارق» اصراع بسبب بسيط هو انه ليس هناك انسان «فارق» المجتمع .
وكل تلمس لوقف ثالث ائمه هو محاولة يائسة يدفع صاحبها اليها
عجزه وجبنه .

وعلى ضوء هذا الصراع ، وذاك الاختيار نستطيع ان نحدد مهمة
المثقف . وهى مهمة ليست منحصرة في النقد والتوجيه كما يفهم ذلك
وضوح من كلام الاستاذ غلاب ، وانما هي مهمة النضال الوعي ، مهمة
نوعية الجماهير وتحريكها ودفعها لتحقيق اهدافها بالوسيلة او وحيدة
الفعالة : وسيلة النضال .

ان المثقف ليس هو الخطيب على المنبر ، تنحصر مهمته في الوعظ
والارشاد حتى نبكي عنى « الحرية في النقد والتوجيه» ومن ثم نطالب له —
ومنه — بعدم الاندماج . كلا . ان حريته لا يكون لها اي مدلول ايجابي

**الا في وسط الجماهير ، الا اذا اندمج معها ، وكان القوه الراسمه
للطريق الدافعه اليه .**

نعم ان سارتر قد تحدث عن خطر «الاندماج» . ولكنه عندما اشار الى هذا الخطر كان يتحدث عن نفسه وامثاله من المثقفين الذين يعيشون في مجتمع رأسمالي ليبيرالي امبريالي . لتد راض جائزه نوبل لانه رفض الاندماج في ذلك المجتمع ورفض المفاهيم والقيم التي يصدر عنها اصحاب الجائزة . ولكن عندما تحدث عن الشعوب النامية وضع القضية وضعا آخر مغايرا . لقد طالب من المثقف العمل في صفوف الفلاحين لوعيتها وجعلها تدرك بوعي دورها التورى . وهو عمل لا يمكن للمثقف ولا لاي آخر ان يقوم به احسن قيام الا اذا اندمج كمل الاندماج في هذه الجماهير . كيف يوعيها اذا لم يندمج فيها !؟

ووضع سارتر ايضا قضية الاندماج بالنسبة للنظام ، بالنسبة للدولة . وهنا ايضا فرق بين وضع يسيطر فيه الاتصال بنظام دولة شبه استعماري تناضل ضد الجماهير ، ووضع اشتراكي يخدم مصالح الشعب واهدافه، ويستمد قوته من الجماهير نفسها ومن حمايتها له .

فـ الوضـع الرـاسـمـالـي ..

في الوضع الاول طرح المشكـل الذي يعانيه المثقـف بسبـب كـونـه ليس فقط ضدـنـظـامـ الرـاسـمـالـيـ بلـ وـمحـارـيـاـ لهـ ايـضاـ منـ جـهـةـ ،ـ وـلـكونـهـ منـ جـهـةـ اـخـرىـ يـشـكـلـ «ـاطـارـاـ»ـ تـوـجـدـ الـبـلـادـ فـ اـشـدـ الحاجـةـ اليـهـ .ـ وـرـأـيـ سـارـتـرـ فـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ مـفـهـومـ ،ـ وـانـ كـانـ غـيرـ واـضـحـ كـلـ الـوـضـوـحـ لـمـ يـكتـسـيـهـ المـشـكـلـ مـنـ تـعـقـيـدـ وـتـشـمـبـ !

لقد اشار سارتر الى ان المشكـلـ مـحـلـولـ بـالـنـسـبةـ لـلـطـبـيـبـ مـثـلاـ ،ـ ومـثـلـ الطـبـيـبـ :ـ المـلـمـ وـالـاسـتـاذـ وـكـلـ مـنـ يـكـونـ «ـاطـارـاـ»ـ فـيـ مـيـدانـ الخـدـمـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ .ـ انـ هـؤـلـاءـ رـغـمـ اـشـفـاظـهـمـ فـ اـطـارـ الـدـوـلـةـ فـمـ لـ يـخـدـمـونـهـاـ وـانـهـاـ يـخـدـمـونـ الشـعـبـ :ـ لـانـ ذـيـ يـتـلـعـمـ هـمـ اـبـنـاءـ الشـعـبـ ،ـ وـلـانـ ذـيـ يـقـدـمـ لـهـمـ الطـبـيـبـ الدـوـاءـ هـمـ اـفـرـادـ الشـعـبـ ...ـ وـانـ اـتـصـالـ «ـالمـثـقـفـ الطـبـيـبـ اوـ المـلـمـ»ـ بـهـؤـلـاءـ لـهـاـ يـسـاعـدـهـ عـلـىـ اـدـاءـ مـهـمـتـهـ النـضـالـيـةـ بـيـنـ صـفـوـمـهـ ،ـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ الـتـيـ لـاـ تـسـقطـ عـنـهـ لـكـونـهـ طـبـيـباـ اوـ اـسـتـاذـاـ.

ان مهمته في هذه الحالة مزدوجة . وهذه الازدواجية هي التي قد تسبب له في بعض التوتر وفي نوع من التناقضات ، وهما توتر وتناقضات لا مندوحة للمثقف من ان يعيشهما كما قال سارتر . ومعنى ان يعيش المثقف هذه التناقضات هو ان يرتكبها تركيبا يجعل منه محاربا ومناضلا في وجهتين ويسلاحين بحيث يصبح «اطارا» للدولة في خدمه الشعب .

ومعنى تيسير للمثقف ان يقوم بهذا الدور : دور «اطار» الدولة في خدمة الشعب ، فان تلك التناقضات تجد حلها الصحيح ، ومن ثمة لا خوف عليه من «خطر الاندماج» .

ان المثقف لا يكون مندمجا مع النظام الا اذا كان اداة لهذا النظام لاضطهاد الشعب او لكتب حرياته وتضييق الخناق عليه ، او كان يستغل قدراته لخدمة النظام خدمة معنوية عن طريق الاطراء والكذب ومحلولة تضليل انسان . ان مثل هؤلاء ليسوا بالمتقين الذين نتحدث عنهم — ولا تحدث عنهم سارتر — ان هؤلاء فクトوا هويتهم فباعوا ضمائرهم فاصبحوا عبيدا لنظام الرأسمالي الامبرالي وركائز الواهية .

٠٠٠ وفي الوضع الاشتراكي

اما في الوضع الثاني ، حيث يقوم النظام الاشتراكي ، فسان سارتر لا يرى اى خطر على المثقف في «الاندماج» بل ان هذا الاندماج لا يكون في هذه الحالة اى اشكال ، لأن الدولة والمثقف متنقان .

ويجب هنا ان نفهم الاتفاق ، لا على انه اتفاق بين شخصين او متنافسين . فهو ليس اتفاقا تجاريا مصلحيا ، ولا اتفاق هدنة ، بل ولا اتفاقا من «اجل نقد بناء او على سكوت هلف». وانما هو «اتفاق» في المبادئ والاهداف والاتجاه ، وما نام الامر كذلك فلا مجال هنا لفصل المثقف عن الدولة ، والمطالبة له بالحرية ، كلن الدولة التي هي منه وعليه تقده هذه الحرية !! ان الامر بالعكس ، فاتفاقه مع الدولة ، او اتفاق الدولة معه — وهما سين — يمنحه كمل الحرية لاداء مهمة كажд «اطر» الدولة من جهة وكمناضل ثوري في صفو الجماهير من جهة ثانية .

نعم ان سارتر قد الح على احتفاظ المثقف في هذا الوضع بمهنته النقدية . ولكن نقدر — كما قال سارتر نفسه — نقد ايجابي .

ولكن ما مجال هذا النقد الايجابي ؟

ان المثقف في النظام الاشتراكي ، وهو المثقف بطبيعة الحال مع الدولة في المبادئ والامدادر والاتجاه تتحصر مهمته الفنية في تعريف هاتيك المبادىء ، وبلوره تلك الاهداف ، وتحديد ذلك الاتجاه . وهنا يقوم المثقف بمهمة الموجه لا للجماهير وحدها بل للدولة ايضاً .

لماذا الخوف اذن على حرية المثقف في النظام الاشتراكي ؟

ليس هناك خلاف بين المثقف الثوري وبين دولته الاشتراكية . وكل ما يمكن ان يكون هناك هو «(اختلاف)» في تقدير المرحلة وتحديد الاساليب، مصدره ما قد يتسم به المثقف غير المتقلد لمسؤولية الحكم من اندفاع او ما قد يتسم به الحاكمون من مداراة وترو تفرضهما الطبيعة السياسية لمستهم ، او تقتضي بما الظروف المحلية والخارجية . ومن شأن هذا الاختلاف ان يفسح المجال لحوار بين المثقفين والحاكمين وهو حوار تقتضيه ديناميكية وحركية النظام الاشتراكي نفسه .

ومن النكران للحقيقة ان نقول ان مثل هذا الحوار «مقتود» في الدول الاشتراكية ، والا فماذا يجري من كلام داخل اللجان المركزية ، بل في الخلية ايضاً ، كما في برتالات هذه الدول ؟ ولماذا نسمع من حين لآخر باستبدال حكام باخرين ، بل بتعطيل خطط بالخرى في هذه الدول ؟

حرية «المدن الفاضلة»

انه لمما يؤسف له حقاً ان يقرن الاستاذ علاء وجود النظام الاشتراكي بفقدان الحرية الى درجة انه يفضل «متنفساً يحتفظ بحريرته في وضع لبيرالي او امبريالي على الف مثقف يسايرون وضع اشتراكياً وهم متخلون عن حريرتهم في النقد والتوجيه ...»

ان الاستاذ علاء بتقديمه الوضع الاشتراكي بحسب الحرية لا يفهم موقفه هذا الا انه في عمقه معاد الاشتراكية او انه متاثر الى حد بعيد بالدعليات الاستعمارية التي تصور النظم الاشتراكية كمجازر للحرية ... على انها حقاً مجازر لـ «الحرية» كما يفهمها الرأسماليون والامبرialisون ، «الحرية» الانسان في استعباد واستغلال أخيه الانسان .

وإذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فإن الاستاذ غلاب يصدر ولا شك عن مفهوم طوباوي خيالي للحرية . وهو مفهوم بورجوازي «بورجواجي» على كل حال .

ذلك لأن الاستاذ غلاب يضع الحرية — كما أشرنا إلى ذلك آنفا — فوق كل اعتبار . وبعبارة اخرى يطرحها كـ «فكرة مثالية» لا نجد لها مكانا الا في «العالم المعقول» عالم افلاطون وعالم اصحاب «المدن الفاضلة»، التي اسماها عليهما جميع ما يمكن ان يراه الناظم من سعادة ورفاهية في احلامه اللذية !!

ويمى ان مثل هذه «المدن الفاضلة» التي نجمل الانسان يطلق «في ضلال التي قد انتهى اجلها» كما قال الاستاذ غلاب نفسه ، ثان «الخوف» المتفق على «حريته» اذا اندمج في وضع اشتراكي لا يمكن ان يفسر الا على انه خوف من جانبه — اي المتفق — على ما قد يكون يمتلك به من «وضعية حسنة» ومن امتيازات ومذادات وبالتالي خوف على وضعيته : وضعيته البورجوازية . فحريته اذن ليست «الحرية مطلقة» كما قد يتخيّل ، لانه ليست هناك حرية مطلقة ، وإنما هي «حريته» في ان يعيش بورجوازاً .

والمنتف الذى من هذا النوع — المتفق البورجوازى — ذكى بطبيعة الحال ، فهو لا يسمح بتيارات التحرر والتقدم تمر امامه دون ان يهد اليها يدا ، ولكنها يد مشولة مذولة مرويوطة الى الواقع الذى ابتلعه ، الواقع البورجوازى . وهو عندهما ينكشف له ذكاوه عن فشل ، يحاول ان يجد لنفسه متنفسا من الحالة البئية التي هو فيها فتراء يحاول ان «يتعملى» ويجعل نفسه فوق الجميع سليما على نفسه صفة «النقد الموجه» وكذلك فرد الله المختار من بين شعب الله المختار «الموصى» على الجميع !!

على انى عجزت ، والحق يقال ، عن فهم منطق الاستاذ غلاب في عبارته التي يقول فيها «ومندى ان منتقا يحتفظ بحريته في وضع ليبرالى او امبريالى لينتقد ويوجه» ، خير من الـ متفق يسايرون وضما اشتراكيا وهم متخلون عن حريثم في النقد والتوجيه اي متخلون عن ذاتيهم في سبيل النظام الذى قبلوه وارتضوه» .

١ - اذا كان المتفق المحافظ بحريته في الوضع البيرالي الامبرالي ينتقد ويوجه ، فيجب ان نتساءل ينتقد ماما ؟ ويوجه الى اين ؟ واذا كلن نقدر سليبا - وهذا ما يفهم هنا - فلن لا يمكن ان يصدر الا عن تشبيه بالظام الاشتراكي لانه ليس هناك نظام آخر مصاد البيرالية والامبرالية . واذا كان ذلك كذلك فلماذا يكون خيرا من «الف متفق سلرون وضوا الاشتراك»؟

— 2 — كيف يمكن تصور مثقف قبل النظام الاشتراكي وارتباه —
وبالتالى اختاره — فسليره ، متخليا عن حريته وعن ذاتيته ، وبالتالى
فأهلا حريته !! أن يقبل الانسان نظما ويرتضيه ويسليره معاه انه
اختاره ، وال اختيار لا يكون الا بحرية . فكيف نقول ان هذا الانسان
قد فقد حريته او تخلى عنها !!

في اعتقادى انه لا يصح ذاك الا اذا صح مثل هذا التعبير : «اختيار الانسان - اي حريته - يفقده حريته» وهو قول لا يوازيه الا قولنا «رؤيـة الانسان تفقد بصره» او «الوجود الانسان يفقد حياته» .

ان هذا ليس من التفكير السليم في نسخه.